2 ـ ونستريح من مساءلة المراجع اللغوية عن اللفظ الشائع قياساً لا استعمالا أهو مما نطق به العرب فنقتصر فيه على نطقهم فنحتمل في سبيل البحث والمراجعة عناء كبيراً من غير حاجة ماسة. فمثل " مبقل " ومثل وذر وودع لم نعدل عنهما إلا بعد تعليم وتلقين طويلين، أو بعد رجوع شاق إلى المصادر الوثيقة؛ وكل هذا جهد ضائع في وقت أفقر الناس فيه إلى إنفاقه في الانتفاع باللغة واستخدامها على خير الوجوه. على انه لا مانع في هذا النوع الذي نحن بصدده من استعمال اللفظ المسموع ذاته كما ننتفع بالمقيس؛ فتزداد الفرجة، ويتسع المجال أمام المتكلم والقارئ من غيره أن يكلفهما هذا مشقة جديدة وذلك بشرط أن يكون المسموع المخالف للقياس لفظاً كاملا فلا تكون المخالفة واقعة على حركات الحروف وضبطها من الوجهة الإعرابية أو على حذف حرف أو زيادته في الإعراب فإن هذه المخالفة واهية ولكن الأخذ بها ضار يبعث على الفوضي والاضطراب في بناء هيكل الكلمة وفي ضبط حروفها وهذا مصدر بلاء عظيم في التعبير يجب الفرار منه فإذا راينا جمع مؤنث منصوباً بالفتحة، أو اسما من الأسماء الخمسة مرفوعا بالألف، أو خبراً لإن منصوباً، لم نتردد في نبذه وعدم التفكير في محاكاته كي لا نفتح باب البلبلة الذي نسعى لسده... وكذلك أمثال هذا؛ فحقه ألا نعبأ به وألاّ نلتفت إليه...

ب ـ وأما النوع المطرد في الاستعمال دون القياس فلا مانع من اتخاذه مقيساً ترد إليه نظائره، ويقاس عليه غيره مما لم ينطق به العرب. ولا مانع كذلك من الرجوع إلى المقيس الأصلي. فإذا اردنا ان نصوغ استفعل من باع فلنا أن نقول: استباع (تطبيقاً للمقيس عليه الأصلي) ولنا أن نقول استبيع كاستحوذ، واستصوب كما يجري على ألسنة الناس بفطرتهم تطبيقاً على المطرد في الاستعمال دون القياس ومثل هذا استفعل من دان فنقول. استدان أو استدين... وهكذا... وبديه أننا لا نبيح تحويل الأمثلة العربية القياسية إلى النوع الشائع استعمالا لا قياسا فلا يسوغ ان نقول في استحوذ: استحاذ، ولا في استصوب: استصاب... ولعل فيما قدمنا مقنع وكفاية.